

ورقة تقدير موقف بمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي يصادف في 12 آب من كل عام

الشباب الأردني

أزمات مدورة وخيارات ضيقة

اعداد:

برنامج المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

في سياق متابعة برنامج المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لمجمل سياسات العمل ، فإن المرصد يصدر أوراق تقدير موقف وتقارير تتناول موضوعات محددة وذات اولوية في مسار التحولات التي يمر بها المجتمع والدولة الأردنية، والتي تشكل تحديات تؤثر في مسار تطوره. وفي هذا المجال تأتي هذه الورقة التي نصدرها بشكل دوري بمناسبة يوم الشباب العالمي التي يصادف يوم 12 آب من كل عام، وهي مناسبة للوقوف على واقع الشباب الأردني، والتحديات التي يواجهونها في مجال العمل، الى جانب الوقوف عند السياسات المتعلقة بتشغيلهم وخياراتهم وأحلامهم.

يتعرض الشباب الأردني للعديد من الضغوط التي أدت الى تضيق الخيارات المستقبلية أمامهم، ويعود ذلك الى أسباب داخلية ذات علاقة بالسياسات الاقتصادية التي طبقت في الأردن خلال العقود الماضية والتي أدت الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، اذ وصلت الى مستويات قياسية مقارنة مع غالبية دول العالم، تحول بينهم وبين الانخراط في سوق العمل، الى جانب ضعف قدراتهم المعرفية والمهاراتية بسبب ضعف النظام التعليمي، والفجوة بين التخصصات التي يوفرها النظام التعليمي وخاصة الجامعي وحاجات سوق العمل الأردني، الى جانب ضعف شروط العمل في القطاع الخاص، المولد الرئيسي لفرص العمل وفي هذا الاطار نعرض ما يلي:

1. بالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل التي صدرت عام 1989 تحدد أن جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 16 عاما هم اطفال، الا أن العديد من المنظمات الدولية، ومنها منظمة العمل الدولية ما زالت تتعامل مع من تقع أعمارهم ما بين (15 - 16) عاما باعتبارهم شباب، لذلك تقوم المنظمة المذكورة بتوفير بيانات احصائية حول الشباب وفقا لهذه المعايير، وكذلك الحال بالنسبة للبيانات الاحصائية التي توفرها دائرة الاحصاءات العامة الأردنية. اذ تبلغ نسبة الشباب في الأردن ما يقارب (36 بالمائة) من مجمل السكان، موزعة على الفئتين العمريتين (15- 24) عاما، والتي تشكل ما يقارب (21 بالمائة) من مجمل المواطنين، والفئة العمرية ما بين (25 - 34) عاما والتي تشكل ما يقارب (15 بالمائة) من مجمل المواطنين، وبالتالي نحن نتحدث عن ما يزيد قليلا عن ثلث المجتمع.

2. استناد الى مختلف المؤشرات الاحصائية المتوفرة دوليا ومحليا والمتعلقة بأسواق العمل والتشغيل، يجب الاشارة أن غالبية الشباب في المنطقة العربية يعانون من أوضاع صعبة للغاية، ويأتي ترتيبهم في آخر سلم كافة الدول، مقارنة بأوضاع الشباب في غالبية دول العالم، اذ أن معدلات البطالة لدى الشباب في المنطقة العربية خلال عام 2015 هي الأعلى عالميا، اذ بلغت (28.2%) في الشرق الأوسط و(30.5%) في دول شمال افريقيا، وهي أعلى كثيرا من معدل البطالة على المستوى العالمي والتي تبلغ (13.1%). وهي تبلغ (10.6%) في دول شرق آسيا و(13.6%) في دول جنوب شرق آسيا، و(9.9%) في دول جنوب آسيا، و(13.4%) في دول أمريكا اللاتينية، و(11.6%) في دول القارة الافريقية جنوب الصحراء، في حين تبلغ معدلات البطالة عند الشباب في دول اوروبا الغربية والدول المتقدمة (16.6%) وفي دول أوروبا الشرقية (12.2%). وهذه الأرقام كافية لتفسير حالة التوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي الأمني التي تعيشها المنطقة العربية بجناحيها الآسيوي والافريقي منذ عقود، والتي أدت الى رفض شباب المنطقة لواقعهم ونزولهم الى الشارع

احتجاجا على الطريقة التي يحكمون بها، والنظم السياسية التي تحكمت بمقدراتها، وضد النماذج التنموية والاقتصادية التي فرضت عليها، وادت الى افقار غالبية شعوب المنطقة بالرغم من تميز هذه المنطقة بمواردها الطبيعية، ونزوع بعضهم الى التطرف والالتحاق بالمنظمات الارهابية.

3. ارتفعت معدلات البطالة في الأردن لدى فئة الشباب حسب تقرير العمالة والبطالة الأخير الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة في الربع الثاني من عام 2016 الجاري، بما يقارب (10) نقاط مئوية للفئة العمرية بين (15 - 19) عاما من غير الجالسين على مقاعد الدراسة، حيث سجلت (40.2%) مقارنة مع (30.6%) في الربع الثاني من عام 2015، وارتفعت ما يقارب (5) نقاط مئوية للفئة العمرية بين (20 - 24) عاما من غير الجالسين على مقاعد الدراسة، مسجلة (33.3%) مقارنة مع (28.1%) في الربع الثاني من عام 2015. وهي تعد من بين أعلى النسب في العالم، إذ أنها وكما توضحه الأرقام أعلى من متوسط معدلات البطالة في المنطقة والعالم.

4. ارتفعت مؤشرات البطالة بشكل عام في الأردن خلال الربع الثاني من العام الجاري 2016 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2016 (2.8) نقطة مئوية، ليصل الى (14.7%) مقارنة مع (11.9%) في الفترة ذاتها من عام 2015، وتبلغ النسب عند النساء ضعفها عند الذكور، حيث تتحمل الشباب ضغوطا مضاعفة مقارنة من الشباب الذكور في الحصول على فرص عمل، مما يضعف مشاركتهم الاقتصادية أكثر فاكثر، وبالتالي يزيد من تعميش النساء في الأردن.

5. شهدت السنوات الخمس الماضية تراجعا ملموساً في عدد فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني، إذ بلغ عدد فرص العمل المستحدثة خلال النصف الأول من عام 2015 ما يقارب 17 الف وظيفة جديدة، وكانت قد بلغت ما يقارب 45 الف وظيفة في عام 2014، و(54) الف وظيفة في عام 2013، و (50) الف خلال عام 2012، وفي عام 2011 بلغ عددها 55 الف وظيفة، بينما بلغ عددها 66 الف وظيفة في عام 2010 و 69 الف وظيفة في عام 2009، و 70 الف وظيفة في كل من عامي 2007 و 2008. ويبدو أن الأمور وفق هذا المؤشر تسير باتجاهات أكثر صعوبة، خاصة وأن توقعات منظمة العمل الدولية تشير أن معدلات البطالة ستستمر على ارتفاع في المنطقة العربية حتى عام 2018. وقد ساهمت العديد من السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الأردن من اضعاف قدرات العديد من القطاعات الاقتصادية على توليد فرص العمل الجديدة، وعلى رأسها القطاع الصناعي، ولعبت الحروب في سوريا والعراق دورا أساسيا في اضعاف قدرات الاقتصاد الأردني على النمو بمستويات مرتفعة.

6. تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي الذي يتلقونه، الأمر الذي ينعكس سلبا على مهاراتهم المعرفية والفنية الأساسية. ونظرة سريعة على نتائج امتحان الثانوية العامة التي صدرت قبل أيام توضح أن غالبية الطلبة الذي تقدموا لامتحان اخفقوا في اجتيازه، إذ بلغت نسبة النجاح في الامتحان (40.1%)، وفي بعض الفروع مثل الأدبي والمعلوماتية تراوحت النسب ما بين 18-26 بالمائة. وكذلك، فإن نتائج امتحان الكفاءة الجامعية

الذي تعقده وزارة التعليم العالي أظهرت أن غالبية خريجي الجامعات الجدد يمتلكون اقل من 50% من المعارف والمهارات التي يجب عليهم امتلاكها، ومحمل ذلك يضع عقبات أخرى أمام الشباب للحصول على وظائف لائقة. وينطبق ذات الأمر على خريجي المراكز المهنية والمعاهد الفنية من حيث ضعف المهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم مع متطلبات وحاجات سوق العمل في الأردن، ناهيك عن غياب برامج الارشاد والتوجيه المهني أثناء مرحلة اختيار التخصص الذي يدرسونه، يضاف اليهم عشرات آلاف الطلبة سنويا يخفقون في اجتياز امتحان الثانوية العامة، ونسبة كبيرة منهم تصبح عمالة غير ماهرة، بسبب ضعف منظومة التعليم المهني والفني غير القادرة على استيعابهم.

7. ان بيئة وشروط العمل غير اللائق تصدم غالبية الشباب طالبي الوظائف الجدد في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي يشكل الانخفاض الملموس في مستويات الأجور ابرز سماتها، إذ أن معدل الأجور في الأردن يقارب (460) ديناراً حسب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وهو في القطاع الخاص أعلى منه في القطاع العام، حيث بلغت في القطاع العام (435) ديناراً شهرياً، وفي القطاع الخاص (474) ديناراً شهرياً. ولا تبتعد أرقام دائرة الإحصاءات العامة عن هذه المؤشرات. وعند التعمق في شرائح الأجور التي يحصل عليها العاملون بأجر، نلاحظ الوضع الكارثي، إذ أن (18) بالمائة منهم تبلغ أجورهم الشهرية 200 ديناراً فأقل، و (57.0) بالمائة تبلغ أجورهم الشهرية (400) ديناراً فأقل، وكذلك (75.6%) منهم أجورهم (500) ديناراً فما دون. والحد الأدنى للأجور البالغ (190) ديناراً، ما زال منخفضاً جداً ويقارب نصف خط الفقر المطلق، ويبدو أن الحكومة عدلت عن زيادته بعد التوافقات النسبية لرفعة والتي تمت بشأنه منذ عدة أشهر. ناهيك عن شروط العمل الأخرى من ساعات العمل الطويلة وضعف تطبيقات الصحة والسلامة المهنية، والتهرب التأميني في اطار منظومة الضمان الاجتماعي.

8. يضاف الى ذلك المنافسة غير العادلة بين الشباب الأردنيين وخاصة الخريجي الجدد لمراكز التدريب والمعاهد المهنية والفنية والجامعات مع العمالة الوافدة (المهاجرة) والناجحة عن ضعف ادارة سوق العمل وتنظيمه، الأمر الذي أغرق سوق العمل الأردني بمئات الآلاف من العاملين الوافدين (المهاجرين) دون حصولهم على تصاريح عمل رسمية، وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب لدخول عشرات آلاف العاملين من اللاجئين السوريين الى سوق العمل بدون الحصول على تصاريح عمل رسمية من وزارة العمل.

9. يعكس هذا الواقع حالة اغتراب يعاني منها العديد من المسؤولين مطوري هذه السياسات ومنفذيها عن واقع التحديات الحقيقية التي يواجهها المجتمع الأردني، حالة الاغتراب هذه تعبر عن ذاتها في العديد من الافتراضات الخاطئة التي يتم رسم الخطط والسياسات ذات العلاقة في ضوءها، حيث يريدون حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بذات السياسات والأدوات التي أوجدتها. الى جانب أن الشباب لا يرغبون بالعمل في القطاع الخاص، ويريدون وظائف مكتبية في القطاع الحكومي، كذلك فإن مختلف الخطط والسياسات والاستراتيجيات الرسمية تقوم على فرضية ان المجتمع الأردني ينتج سنويا ما بين (60-70) الف طالب عمل جديد، وهم الداخلون الجدد الى سوق العمل، لذلك تقوم السياسات الرسمية بناء على ذلك. والواقع

الحقيقي يختلف عن ذلك كثيرا، فالنظام التعليمي ينتج أكثر ما بين (100-120) الف طالب عمل جديد سنويا، ونظرة سريعة على أعداد الأردنيين خريجي الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية والمعاهد الفنية والمهنية، الى جانب الشباب الذي لا يكملون تعليمهم الفني والمهني خاصة أولئك الذين يخفقون في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) تبين أن أعدادهم أكثر من ذلك، ووصلت في صيف عام 2015 الى 120 الف طالب ثانوية عامة. وكذلك تقوم بعض الافتراضات أن ظروف العمل المتاحة للأردنيين وخاصة الأجور مناسبة وتوفر الحياة الكريمة لهم.

10. ان مجمل هذه التحديات تضيق الخيارات أمام الشباب الأردنيين، وتؤدي الى تقزيم أحلامهم الكبيرة، وتحول الكثير من هذه الاحلام عند الكثير منهم الى سلوكيات تمردية على القوانين وممارسات تحمل الكثير من العنف، الذي نشهده يوميا في مختلف أنحاء المملكة، ويعمق فجوة الثقة بينهم وبين مؤسسات الدولة، الأمر الذي يدفع العديد منهم ليكونوا عرضة لتأثير الجماعات المتطرفة.

11. لقد بات مطلوباً من الحكومة وبشكل ملح الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الأساسية التي ادت الى تضيق الخيارات أمام الشباب، من خلال اعادة النظر بشكل جذري بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة سياسات العمل والتشغيل والتعليم، وتطوير سياسات تشغيل فعالة وعادلة، والابتعاد عن السياسات ذات الطابع الدعائي، والتي تعيد تدوير الأزمة، والتركيز على المشاريع والاستثمارات التي تخلق فرص عمل كثيفة وبشروط عمل لائقة، واعادة النظر بسياسات التعليم بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وتحسين جودتها، الى جانب تنظيم سوق العمل، بهدف إعادة التوازن الى شخصية شبابنا وتوسيع الخيارات أمامهم.

انتهى